المحاضرة الثامنة: قضيّة التأويل بين القديم والجديد

1. مفهوم التأويل:

أ- لغة:

التأويل في اللغة كما جاء في معجم لسان العرب:« الأَوْلُ: الرجوع. آل الشيءُ يَؤُول أَولاً ومآلاً: رَجَع. وأَوَّل إليه الشيءَ: رَجَعَه. وأُلْتُ عن الشيء: ارتددت... وأَوَّلَ الكلامَ وتَأَوَّله: دَبَّره وقدَّره، وأَوَّله وتَأَوَّله: فَسَّره. وقوله عز وجل:﴿ ولَمَّا يأْتهم تأْويلُه﴾؛ أَي لم يكن معهم علم تأْويله، وهذا دليل على أَن علم التأْويل ينبغي أَن ينظر فيه... وفي حديث ابن عباس: «اللهم فَقِّهه في الدين وعَلِّمه التَّأْويل»... التهذيب: وأَما التأْويل فهو تفعيل من أَوَّل يُؤَوِّل تأْويلاً وثُلاثِيُّه آل يَؤُول أَي رجع وعاد... قال أَبو منصور: يقال أُلْتُ الشيءَ أَؤُوله إذا جمعته وأَصلحته فكان التأْويل جمع معاني أَلفاظ أَشكَلَت بلفظ واضح لا إشكال فيه»[1]. فالتأويل في اللغة هو بمعنى الأولويّة والمآل، أي الرجوع أو ردّ الشيء إلى أوّله أو إلى علته الأولى أو إلى أصله.

ب- اصطلاحا:

يعرّف ابن رشد(597 هـ) التأويل بقوله:« هو إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقيّة إلى الدلالة المجازيّة من غير أن يُخلّ ذلك بعادة لسان العرب في التجوّز من تسميه الشيء بشبيهه، أو بسببه، أو لاحقه أو مقارنه»[2].

وأورد ابن منظور قولا لابن الأثير(637 ه) جاء فيه:« المراد بالتأْويل نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأَصلي إلى ما يَحتاج إلى دليل لولاه ما تُرِك ظاهرُ اللفظ»[3].

ويعرّفه الشريف الجرجانيّ(740 ه - 816 ه):« التأويل في الأصل الترجيع، وفي الشرع صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله إذا كان المحتمل الذي يراه موافقاً للكتاب والسنّة»[4].

فالتأويل هو الانتقال من دلالة اللفظ الظاهرة والمباشرة إلى دلالة أخرى يحتملها اللفظ، فلا يمكن أن يحدث هذا الانتقال إلاّ إذا كان هناك مسوّغ أو قرينة.

ج- الفرق بين التفسير والتأويل:

لا يرى الدارسون الأوائل فرقا بين التأْويل والتفسير، فقد نقل ابن منظور عن أَبي العباس ثعلب أنّ التأْويل والمعنى والتفسير واحد[5]. غير أنّ مع ظهور الفرق الكلاميّة وتغلغل الفلسفة في العملية النقديّة بدأ يتّسع الفارق بينهما، فأصبح التفسير« هو البيان أو الكشف عن المعنى، وهو عمليّة مبسّطة لا تتعدّى ملامسة السطح الظاهريّ للنصّ، لشرح معنى ما أو إعادة طرحه بصورة أخرى أكثر وضوحا. أمّا التأويل فهو العدول عن ظاهر اللفظ إلى المعنى العميق، وهو غوص نحو العمق، للوصول إلى قلب النصّ واستخراج المعاني الخبيئة فيه»[6].

وقد بيّن الشريف الجرجانيّ الفرق بين التفسير والتأويل من خلال مثال من القرآن الكريم، وذلك في قوله تعالى:﴿... يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ... (31) ﴾ سورة: يونس. فقال:« إن أراد به إخراج الطير من البيضة كان تفسيراً، وإن أراد به إخراج المؤمن من الكافر، أو العالم من الجاهل، كان تأويلاً»[7]. ومن هنا فدلالة النص القريبة تعدّ تفسيرا وأمّا دلالته البعيدة فهي تأويلاً.

---

1 - ابن منظور، لسان العرب، مج: 01، ج: 03، ص: 171.
2 - ابن رشد، فصل المقال، تح: محمد عمارة، دار المعارف، ط: 03، القاهرة، 1999، ص: 32.
3 - ابن منظور، لسان العرب، مج: 01، ج: 03، ص: 172.
4 - الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، 2004، ص: 46.
5 - ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مج: 01، ج: 03، ص: 172.
6 - فاطمة البريكي، قضية التلقي في النقد العربي القديم، دار الشروق، عمان، 2006، ص: 114.
7 - الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، ص: 46.

2. التأويل عند نقّاد العرب القدماء:

أدرك النقّاد العرب منذ القديم أنّ النص الأدبيّ غنيّ بالدلالات، يحتمل وجوهاً متعدّدة من التفسير والقراءة والتأويل، وقد تباينت آراؤهم في التأويل، فمنهم من لا يراه ضروريا في فهم دلالات النص، ويكتفون بالدلالة الظاهرة ولا ينقّبون في ما خفي من معاني، ومنهم من يرى عدم الاكتفاء بما يوحيه ظاهر اللفظ، ووجوب الغوص في أعماق النص، والبحث عن دلالاته الخفيّة والمغيّبة.

نقل الجاحظ جواب جعفر بن يحيى لسؤال ثُمامة أشرس عن معنى البيان، حيث قال:« أن يكون الاسمُ يحيط بمعناك، ويجلّي عن مَغزاك، وتُخْرِجَه عن الشِّرْكة، ولا تستعين عليه بالفِكرة، والذي لا بُدّ له منه، أن يكون سليماً من التكلُّف، بعيداً من الصّنعة، بريئاً من التعقُّد، غنِيّاً عن التأويل»[1]. وهذا لا يعني أنّ الجاحظ كان ضدّ التأويل، فقد نقل بعض الآراء في" البيان والتبيين" التي تحمل تأويلا، فمن أمثلة ذلك قول يونس بن حبيبٍ، في تأويل قول الأحنف بن قيس:

أنا ابنُ الزَّافِريَّة أرضعَتْني بثديٍ لا أَجَدَّ ولا وخيـــــــــــــــمِ

أتمَّتْني فلم تنقص عظامي ولا صَوتي إذا جَدَّ الخصومُ

قال:« إنّما عني بقوله عظامي أسنانَه التي في فمِه، وهي التي إذا تَمَّت تـمّت الحروفُ، وإذا نقصت نقصت الحروف، وقال يونس: وكيف يقول مثله: أتَمّتْني فلم تنقصْ عِظامي وهو يريد بالعظام عظامَ اليدين والرجليْنِ، وهو أحنفُ[2] من رجليه جميعاً»[3].

ويستحسن ابن قتيبة من الكاتب أن يكتب على أقدار الناس وأن لا يأتي ما يستحقّ التأويل، أي لا يحمّل النصّ وجوها متعدّدة، فيقول:« ونستحبُّ له(الكاتب) أيضاً أن يُنَزّل ألفاظه في كتبه فيجعلها على قدر الكاتب والمكتوب إليه، وأن لا يعطيَ خسيس الناس رفيع الكلام، ولا رفيع الناس وضيعَ الكلام»[4]، فهو ينصح بمراعاة مستوى المتلقّي، فكلّما كان النص في مستوى المتلقّي كلّما كان لا يحتاج إلى تأويل.

أمّا ابن طباطبا فينصح الناقد أن يدقّق في بحثه عن المعنى ولا يكتفي بالظاهر بل ينقّر لاكتشاف ما يخفيه اللفظ تحته إذا ما لم يستسغ قولا أو لم يفهمه، حيث يقول:« فإذا اتفق لك في أشعار العرب التي يحتجّ بها تشبيه لا تتلقّاه بالقبول، أو حكاية تستغربها فابحث عنه ونقّر عن معناه، فإنّك لا تعدم أن تجد تحته خبيئة إذا أثرتها عرفت فضل القوم بها، وعلمت أنّهم أدقّ طبعاً من أن يلفظوا بكلام لا معنى تحته»[5]، وهنا تظهر سلطة المبدع على المتلقّيّ، فعلى هذا الأخير البحث عن نوايا المبدع واستخراجها.

ويقف الآمدي موقفا يناقض موقف ابن طباطبا فيقول:« وليس العمل على نيّة المتكلّم، وإنّما العمل على توجيه معاني ألفاظه»[6] فالمعوّل عليه عند اللآمدي هو اللفظ وما يوحيه من دلالات، وهي نظرة تتوجّه إلى بنية النص، وتعزل نية وقصد المتكلّم، بمعنى عدم الاكتفاء بمقصد المتكلّم ونيّته بل النظر في مضمون الكلام وما يثيره من معاني ودلالات، وهنا يعطي القارئ حرية الكشف عن معاني النص ودلالاته.

ويقرّ القاضي الجرجانّيّ أنّ التأويل بابه واسع وأنّ دلالات الكلام قد لا تكون ظاهرة، وهنا على المتكلّم البحث عنها ومن ثمّ كشفها، ففي نقده لبيت أبي الطيب المتنبي:

لا بِقَومي شَرُفتُ بَل شَرُفوا بي وَبِنَفسي فَخَرتُ لا بِجُدودي

---

1 ـ الجاحظ، البيان والتبيين، ص:

2 ـ الحَنَفُ: الاعوجاجُ في الرِجل، والرَّجل الأَحْنَفُ هو الذي يمشي على ظهر قَدَمه.

3 ـ الجاحظ، البيان والتبيين، ج: 01، ص: 59.

4 ـ ابن قتيبة، أدب الكاتب، شرح: علي فاعور، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، 1987، ص: 19.

5 ـ ابن طباطبا، عيار الشعر، ص: 17.

6 ـ الآمدي، الموازنة، ج: 01، ص: 179.

يقول:« فختم القول بأنّه لا شرف له بآبائه. وهذا هجو صريح. وقد رأيت من يعتذر له فيزعم أنّه أراد: ما شرفت فقط بآبائي، أي لي مفاخر غير الأبوة، وفِيّ مناقب سوى الحسب، وباب التأويل واسع، والمقاصد مغيّبة. وإنّما يُسْتَشهد بالظاهر، ويتّبع موقع اللفظ»[1]،

وقد أورد ابن رشيق في كتابه العمدة بابا سمّاه "الاتساع" وعرّفه بقوله:« أن يقول الشاعر بيتاً يتّسع فيه التأويل، فيأتي كل واحد بمعنى، وإنّما يقع ذلك لاحتمال اللفظ وقوته واتساع المعنى»[2]، وقد بيّن ابن رشيق وجوه التأويل في بعض أبيات الشعر العربيّ.

والكلام عند عبد القاهر الجرجانيّ ضربان، ضرب ظاهر الدلالة، نصل إلى معناه من لفظه، وضرب مخفي الدلالة، يحتاج القارئ إلى التأويل من خلال البحث عن المعنى غير الظاهر، أو كما سمّاه بمعنى المعنى، فيقول:« تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ، والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر»[3]، هذا المعنى الأخير يستخرج بالعقل والفكر والتأويل.

ويربط عبد القاهر الجرجانيّ التأويل بالتلميح وعدم التصريح، فالتلميح يخلق شيئا من الغموض، حيث لا تكون دلالة المعنى واضحة ظاهرة، بل توجد لذلك المعنى دلالة ثانية للوصول بها إلى الغرض، وهذا الغموض ينشأ بفعل التصوير الفنّيّ، ويتعلّق الأمر بالكناية والاستعارة والتمثيل، ففي التشبيه يرى تفاوتا في تأويله، فيقول:« إنّ ما طريقُه التأوُّل يتفاوت تفاوتاً شديداً، فمنه ما يقربُ مأخذُه ويسهُل الوصول إليه، ويُعطَى المَقَادةَ طوعاً... ومنه ما يُحتاج فيه إلى قدر من التأمّل، ومنه ما يدقُّ ويغمُض حتى يُحتاج في استخراجه إلى فضل رويّةٍ ولُطْفِ فكرةٍ»[4]، فالتأويل عنده ثلاثة أنواع: قريب، متوسّط وبعيد.

ويرى ابن الأثير(637 ه) أنّ« الأصل في المعنى أن يحمل على ظاهر لفظه، ومن يذهب إلى التأويل يفتقر إلى دليل»[5]، كما يرى أنّه لا خلاف في المعنى المحمول على ظاهره، وأنّ التأويل يقع فيه الخلاف، لأنّه باب غير محصور، ويذكر أنّه لا يخلو تأويل المعنى من ثلاثة أقسام:« إما أن يفهم منه شيء واحد لا يحتمل غيره، وإمّا أن يفهم منه الشيء وغيره، وتلك الغيرية: إمّا أن تكون ضدّاً، أو لا تكون ضدّاً»[6] ثمّ بيّن هذه الأقسام في الشعر وفصّل فيها، ويضرب مثلا من القرآن الكريم، وهو قوله سبحانه وتعالى:﴿ وثيابك فطهّر﴾، فيقول:« فالظاهر من لفظ الثياب هو ما يلبس، ومن تأوّل ذهب إلى أنّ المراد هو القلب، لا الملبوس، وهذا لابدّ له من دليل، لأنّه عدول عن ظاهر اللفظ»[7].

أمّا حازم القرطاجنيّ(684 ه) فيميل إلى التأويل، ويطبّقه إذا استدعى الأمر ذلك، وقد نقل قول الخليل بن أحمد:« الشعراء أمراء الكلام يصرفونه أنّى شاءوا، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده ومن تصريف اللفظ وتعقيده ومدّ المقصور وقصر الممدود والجمع بين لغاته والتفريق بين صفاته واستخراج ما كلّت الألسن عن وصفه ونعته والأذهان عن فهمه وإيضاحه، فيقرّبون البعيد ويبعدون القريب ويحتج بهم ولا يحتج عليهم ويصورون الباطل في صورة الحق والحق في صورة الباطل»[8]. فهو يرى أنّ الشعراء لا يقولون قولا إلاّ وله مقصد وغاية، وجب البحث عنها واستخراجها، ومن هنا:« يحتاج أن يحتال في تخريج كلامهم

---

1 ـ القاضي الجرجاني، الوساطة، ص: 312.
2 ـ ابن رشيق، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ج: 02، ص: 93.
3 ـ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمد رضوان الداية وفايز الداية، دار الفكر، دمشق، 2007، ص: 269.
4 ـ عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، تعليق وتصحيح: محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988، ص: 73.
5 ـ ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ج: 01، ص: 62.
6 ـ المصدر نفسه، ص: 64.
7 ـ المصدر نفسه، ص: 62.
8 ـ حازم القرطاجنيّ، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص: 144.

على وجوه من الصحّة، فإنّهم قلّ ما يخفى عليهم ما يظهر لغيرهم، فليسوا يقولون شيئا إلّا وله وجه، فلذلك يجب تأوّل كلامهم على الصحة والتوقّف عن تخطئتهم فيما ليس يلوح له وجه»[1]، وهذا يذكّرنا بقول ابن طباطبا السابق.

وللقرطاجنّيّ تطبيقات في التأويل، فمن نماذج تأويله نقده بيتَي أبي نواس:

كأنّ بقايا ما عفا من حبابها تفاريق شيب في سواد عذار

تردّت به ثم انفرى عن أديمها تفرّي ليل عن بياض نهار

فيقول:« وقد يحتمل قول أبي نواس وجوها من التأويل لا يكون معها فيه تناقض»[2]. ثمّ يذكر وجوها لتأويل البيتين.

1 ـ حازم القرطاجنيّ، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص: 144.

2 ـ المصدر نفسه، ص: 142.